الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.45

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
21 March 2003
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عمان)

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والمسائل الإنسانية (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

البند ١١٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-65041 (A)
0165041

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً والمسائل الإنسانية (تابع) (A/56/3 A/56/12 و Add.1، A/56/128، A/56/333 و A/56/335؛ A/C.3/56/L.39)

١ - **السيد النجار** (اليمن): قال إن مأساة اللاجئين في مختلف البلدان على نطاق العالم تفوق الاحتمال. ويتزايد عدد الأشخاص الذين يجبرون على الفرار من بلدانهم لإنقاذ حياتهم والنجاة من جحيم الصراعات المسلحة، التي لا يُكترث فيها بمعاناة المرأة والطفل. وأضاف إنه يجب بذل الجهود لتخفيف محنتهم. وقال إن حكومة بلده سارعت إلى التوقيع على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ الاختياري. وأضاف إن موقع اليمن الجغرافي بسواحله الممتدة وجزره الكثيرة يجعله على مرمى حجر من منطقة القرن الأفريقي؛ لذا فهو يعاني من آثار الصراعات التي تشهدها المنطقة وسيستفيد إذا وجدت حلول لتلك الصراعات واستتب السلم. وأردف أن بلده فتح أبوابه للاجئين من منطقة القرن الأفريقي بسبب العلاقات الأخوية وحسن الجوار ولأسباب إنسانية. وقال إن تقرير المفوض السامي يوضح أن اليمن استقبل ٥٤٥ ٦٠ لاجئاً. إلاّ أن عدد اللاجئين الفعلي يفوق ذلك كثيرا، إذ يبلغ ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ، على نحو ما أكد ممثل المفوض السامي في اليمن.

٢ - وقال إن اليمن اتخذ خطوات مناسبة لمعالجة تدفق اللاجئين. فقد أقام لجنة وطنية للاجئين ومخيما في منطقة جرز بغية تقديم المساعدة للاجئين بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصاغ تشريعات وطنية فيما يتعلق باللاجئين. وشجع على عودة اللاجئين الطوعية إلى بلادهم لدى استقرار الأوضاع في الصومال.

٣ - وأردف يقول إنه يتوجب على البلدان المستقبلة للاجئين تحمل عبء ثقيل والتصدي للأوضاع المأساوية وكذلك للمصاعب الإيكولوجية والصحية والاقتصادية والمالية. لذا يشكل عدد اللاجئين الكبير في اليمن عبئا إضافيا على شعب وحكومة هذا البلد. وحث المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة على النهوض بذلك العبء، ودعا مفوضية شؤون اللاجئين إلى مضاعفة جهودها فيما يتعلق بذلك. كما حث البلدان المانحة على تقديم العون العاجل والمستمر، نظرا لاستمرار الصراعات، ولأن عودة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم تكاد تكون مستحيلة، مما يؤدي إلى اطراد تفاقم مشكلة اللاجئين.

٤ - وقال إنه تجدر الإشارة بشكل خاص إلى مأساة اللاجئين الفلسطينيين نتيجة للاحتلال الإسرائيلي. وحث المجتمع الدولي وكافة البلدان المحبة للسلام على إيلاء حالة اللاجئين الإنسانية اهتماما جادا، بغية إعادة إحلال السلام في مناطق الصراعات، وتهيئة المناخ لعودة الظروف الطبيعية والاستقرار.

٥ - **السيدة مونروي** (المكسيك): قالت إن السياسات المتعلقة باللجوء واللاجئين في المكسيك، تستند إلى اعتبارات تتعلق بالسياسة الخارجية والتضامن والتعاون الدولي، فضلا عن احترام حقوق الإنسان. وأضافت إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعترفت بمساهمة المكسيك في إيجاد حلول إنسانية دائمة وشاملة لقضايا اللاجئين.

٦ - وقالت إن حكومة بلدها، الذي انضم إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين والاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية، تعمل على ترقية الخدمات الإدارية لتلبية احتياجات الأشخاص المعترف بهم كلاجئين. وأضافت إن اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين تعمل على إكمال برامج اللاجئين الغواتيماليين بنجاح. وأردفت أن نسبة ٧٠ في المائة

من هؤلاء اللاجئين الذين يزيد عددهم على ٤٠ ألفاً اختاروا العودة الطوعية، التي اكتملت في عام ١٩٩٩. وقالت إن جهودا تبذل الآن لاستيعاب من اختار البقاء على أرض المكسيك منهم.

٧ - وقالت إن حكومة بلدها احتفلت بالذكرى الخمسين لتأسيس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال أنشطة مختلفة كتسليم رسائل بشأن الجنسية المكسيكية إلى ٤٢١ لاجئاً غواتيمالياً في اليوم العالمي الأول للاجئين، وإصدار طوابع بريدية وتذاكر يانصيب تذكارية عن موضوع اللاجئين.

٨ - وقالت إن حكومة بلدها وضعت جدول أعمال جديدا بشأن اللاجئين. وقد صمم أول مكوناته كي يكمل إدماج اللاجئين الغواتيماليين ويؤدي إلى تعزيز البنية الأساسية الخاصة بحماية اللاجئين. وأضافت إن تجربة اللاجئين الغواتيماليين في المكسيك، التي دامت ٢١ سنة تركت أثرا عميقا. فقد أعطت اللاجئين حق الاختيار بين العودة الطوعية إلى بلدهم أو البقاء فيها والحصول على جنسيتها. وأردفت إن العمل يجري الآن على إكمال إدماجهم في البلد، بما في ذلك تسليمهم وثائق التجنس، وتمليكهم الأرض والمشاريع الإنتاجية. وقالت إن العمل يجري أيضا على إقامة هيكل وطني لحماية اللاجئين. وأولى أولوياته تكوين لجنة لتحديد الأهلية.

٩ - ومضت قائلة إن مشاركة المكسيك كعضو كامل العضوية في اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي المكون الثاني في البرنامج الجديد المتعلق باللاجئين، أذنت ببداية مرحلة جديدة في مساهمة البلد في حماية اللاجئين على الصعيد الدولي. ومن المأمول به أن تستند هذه المساهمة على مبادئ منبثقة من تقاليد البلد وتجاربها، وعلى وجه التحديد، عودة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم، وإدماج اللاجئين الكامل في البلدان التي يستقرون فيها، باعتبارهما أفضل السبل لإيجاد حلول طويلة الأجل لمشكلة اللاجئين؛ والضرورة القصوى لتوفير الوقاية، التي تشتمل على عناصر مختلفة بعضها مُلِح كتعزيز القدرات الوطنية لمعالجة أوضاع اللاجئين، والآخر متوسط الأجل كالقضاء على الأسباب الكامنة وراء المشكلة من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان؛ والتعاون والتضامن والمشاركة في تحمل النفقات على الصعيد الوطني، كوسيلة لمعالجة أوضاع اللاجئين على مستوى العالم؛ وضرورة إيجاد تركيز واضح المعالم على حقوق الإنسان بغية تفادي التمييز وكره الأجانب اللذان يقع اللاجئون ضحايا لهما في أحيان كثيرة.

١٠ - وقالت إن المشاورات العالمية بشأن إعادة النشاط إلى نظام الحماية الدولي وتحليل الوسائل الضرورية لتلبية احتياجات هذه الحماية، ستمكن المنظمة والحكومات من القيام سويا بوضع برنامج عالمي للاجئين في القرن الحادي والعشرين.

١١ - **السيد زومانيغوي** (غينيا): تكلم نيابة عن بنن وبوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وكوت ديفوار وليبريا ومالي وموريتانيا ونيجيريا فقال إن ما ورد في التقرير عن المفوض السامي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، وعن إعادة إدماج اللاجئين، والبيئة، ومعايير تنمية المجتمعات المحلية، واللاجئين من النساء والأطفال والمراهقين والمسنين، يقف دليلا على عزم وتصميم مفوضية شؤون اللاجئين على النظر في المسائل المختلفة المتصلة باللاجئين على صعيد عالمي وبصورة تفصيلية معاً. وأضاف إنه يتعين بحث قضية المسؤوليات والالتزامات تجاه اللاجئين في البلدان المستقبلة وبلدان اللجوء بصورة دقيقة. وأعرب عن ترحيب بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية

بالنتائج المشجعة لمشاركة اللاجئات من مختلف المناطق في إيجاد الحلول للمشاكل التي تؤثر عليهن، لا سيما ما يتعلق منها بمشاركة المجتمعات المحلية وحل الصراعات. وأردف إن تنسيق أنشطة مختلف الأطراف المشاركة تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سيساعد على تعزيز فعالية أنشطتها هذه.

١٢ - وأعرب عن ترحيب بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البرنامج المعني بالتدريب وتعزيز المبادرة المشتركة بين الوكالات بشأن حقوق الطفل. وأعرب في ذلك الصدد عن رغبة بلدان المنطقة دون الإقليمية في أن تقوم المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، بإجراء استعراض تفصيلي لوقوع الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في حبائل المخدرات وتأثيرها عليهم.

١٣ - وقال إنه برغم حدوث انخفاض طفيف في عدد اللاجئين الذين تعالج شؤونهم مفوضية الأمم المتحدة، فإن قضية اللاجئين لا تزال مثيرة للقلق، مما يحتم حشد الموارد المالية. وأضاف إنه علاوة على الموارد التي يمكن الحصول عليها من الدول الأعضاء وشركاء التنمية، تؤيد بلدان المنطقة دون الإقليمية المبادرات التي يضطلع بها المفوض السامي من أجل تحسين فعالية أداء المفوضية، حسبما ورد في الفقرة ٦ من التقرير.

١٤ - وفيما يتعلق بالميزانية وتمويل الأنشطة التنفيذية، أعرب عن ترحيب بلدان المنطقة دون الإقليمية بأن المفوضية قامت لأول مرة في عام ٢٠٠٠، بتقديم جميع أنشطتها في ميزانية موحدة، وفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة التنفيذية. وقال إن بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية ترحب بعمليات التفتيش التي جرت في ١٧ بلدا من بلدان أفريقيا وآسيا وأوروبا، مضيفا أنها سترحب بالحصول على معلومات عن النتائج كي تتمكن السلطات في كل بلد منها من اتخاذ الخطوات المناسبة.

١٥ - وقال إن القارة الأفريقية تشهد الآن صراعات مدمرة، كما عانت منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على وجه الخصوص مما جرته الحروب الأهلية في ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو من ويلات، فضلا عن تأثير هذه الحروب على الاقتصاد ونمط الحياة والبيئة والأمن في البلدان المستقبلة للاجئين. وأضاف إن الزيارة الأولى للمفوض السامي إلى غرب أفريقيا تعد دليلا على عظم مشكلة اللاجئين في هذه المنطقة دون الإقليمية. وأردف أن حكومات المنطقة دون الإقليمية جدت في طلب الحلول للصراعات وبناء السلام، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إدراكا منها لضرورة إحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق التنمية، وإنها ترحب، في ذلك الصدد، بمساهمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع المدني، لا سيما مساهمة المرأة في منطقة اتحاد نهر مانو.

١٦ - ومضى يقول إن انعقاد مؤتمر للاحتفال بالذكرى الثلاثينية لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة باللاجئين، بمشاركة من منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، في غينيا، يدل على اعتراف المجتمع الدولي بما بذلته المنطقة دون الإقليمية من جهود من أجل اللاجئين. وأعرب عن ترحيب بلدان المنطقة دون الإقليمية بنتائج بعثات آليات الأمم المتحدة المختلفة، لا سيما بعثة الخريف. وقال إن تلك البلدان تؤيد إنشاء مكتب للأمم المتحدة معني بغرب أفريقيا، وتقدم له دعما كاملا. وقال إن التنسيق الذي بادرت بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة، سيراليون وغينيا وليبريا، إلى إقامته فيما بينها، يستحق دعم المجتمع الدولي. فالوقت قد حان كي

تعمل بلدان المنطقة دون الإقليمية على ترسيخ السلم والأمن، الشيء الذي يعتبر شرطا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة. وقال في ذلك الصدد، إن هناك ضرورة للاستمرار في تعزيز التنسيق بين المؤسسات الإنسانية والوكالات والصناديق الإنمائية وهيئات صون السلم والأمن والدول الأعضاء. وإن حل مشاكل اللاجئين في أفريقيا يتمثل في القيام على نحو إيجابي بتحديد أسباب الصراعات ووسائل حلها سلميا.

١٧ - وأردف قائلا إنه يتعين ألا يقصر المجتمع الدولي اهتمامه على الاعتبارات الإنسانية، بل يجب أن يتصرف بطريقة وقائية أيضا من خلال بناء السلام وتهيئة المناخ المناسب لتحقيق التنمية والأمن والرفاهية. وأعرب فيما يتعلق بذلك عن ترحيب بلدان المنطقة دون الإقليمية بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985). وأضاف إن هناك حاجة لتعزيز الحماية والمساعدة المقدمة، بوصفهما من الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وذلك نظرا لما تعانيه المنطقة دون الإقليمية من قصور في الموارد وعدم استقرار، لا سيما في سياق تنفيذ البرامج المتعلقة باللاجئين.

١٨ - واستطرد قائلا إنه برغم أن اتفاقية ١٩٥١ تستند إلى مفهوم التضامن، لا سيما من خلال اقتسام المسؤوليات المتصلة بحماية اللاجئين، فإن البلدان المستقبلة للاجئين استمرت في تحمل العبء بأكمله. وإن تلك البلدان تحتاج إلى الموارد المادية والمالية كي توفر الأغذية والخدمات الاجتماعية وفرص العمل والإسكان والتدريب، وكي تعالج المسائل البيئية وتعزز القدرات. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لمسؤولياته.

١٩ - وأضاف يقول إن حالة الأشخاص المشردين داخل بلدانهم بسبب الحرب والعنف والكوارث الطبيعية تثير القلق أيضا. وأعرب عن ترحيب بلدان المنطقة دون الإقليمية بالتقدم المحرز في ذلك الصدد، حسبما ورد في مذكرة الأمين العام (A/56/168).

٢٠ - واختتم قائلا إن مفوضية شؤون اللاجئين يلزم أن توسع نطاق عملياتها على امتداد العالم، على أساس عدم التمييز. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لأفريقيا، نظرا لوجود أعداد ضخمة من اللاجئين فيها.

٢١ - **السيد فينرافي** (تايلند): قال إنه بالرغم مما يبذله المجتمع الدولي من جهود لا تفتر، تبقى حالة اللاجئين في العالم مثيرة للقلق، كما إنها ساءت في الأشهر الأخيرة. وأضاف إن ما يثير القلق على وجه الخصوص هو الحالة في أفغانستان، التي هجر ملايين الناس فيها منازلهم وأصبحوا لاجئين في البلدان المجاورة أو مشردين داخليا. وأشاد في ذلك الصدد بمفوضية شؤون اللاجئين ومختلف الوكالات الإنسانية التي قدمت لهم المساعدة. وأضاف إن تايلند، التي مثلت تقليديا المقصد الأول لملايين طلاب اللجوء الفارين من القتال والصراعات على مدى عقود، تفهم بالكامل محنة اللاجئين والمشردين، والمسؤولية الثقيلة التي تقع على عاتق البلدان المضيفة. وقال إن حكومة بلده قامت لذلك، كبادرة تضامن مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بالتبرع بـ ٣ ٠٠٠ طن متري من الأرز لأفغانستان، من خلال برنامج الأغذية العالمي. وفضلا عن ذلك، تبرع الصليب الأحمر التايلندي أيضا بـ ١٠ ٠٠٠ بطانية لأفغانستان، من خلال جمعية الصليب الأحمر التايلندية.

٢٢ - واستدرك قائلا إنه بينما يتعين على المجتمع الدولي، على كل حال، مواصلة التجاوب مع حالة اللاجئين في أفغانستان، يتوجب على مفوضية شؤون اللاجئين تخصيص الموارد المتاحة لديها بطريقة متوازنة للجهود التي تهدف إلى إيجاد حل فعال لقضية اللاجئين في جميع المناطق. ويتعين على

المفوضية أن تضع تشديدا أكبر على أهمية إيجاد حلول طويلة الأجل ودائمة لمشكلة اللاجئين والمشردين. وبينما تظل حماية اللاجئين والأشخاص المشردين في بلدان اللجوء الأول من الواجبات الهامة للمفوضية والمجتمع الدولي، يتعين أيضا معالجة القضايا المتعلقة بالوقاية وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة للوطن، التي تمثل الوجه الآخر للمسألة. وعلى نحو ما أشار المفوض السامي، لا تنحصر مهمته في الحماية فحسب بل تشمل الحماية وإيجاد الحلول، وإن الحلول الطويلة الأجل والدائمة لمشاكل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا هي أفضل مساهمة يمكن تقديمها لإحلال السلم والاستقرار. وأضاف إن إيجاد حل فعال وشامل لمشكلة اللاجئين والمشردين يتطلب مشاركة وإدارة سياسية من جانب كافة الأطراف ذات الصلة. وأردف إنه يتعين على البلدان الأصلية وبلدان اللجوء الأول وبلدان الاستيطان والمنظمات الدولية أن تعمل سويا على أساس المسؤولية المشتركة وتقاسم العبء.

٢٣ - وقال إنه يتعذر في الوقت نفسه تجاهل التبعات الإنسانية التي يتوجب على البلدان المضيفة، لا سيما البلدان النامية ذات الموارد الشحيحة، أن تتحملها عند استقبالها أعدادا كبيرة من اللاجئين والأشخاص المشردين، أو تجاهل ما يتوجب على تلك البلدان أن تتحمله من آثار سلبية ومصاعب نتيجة لذلك. وأضاف إن هذه الأعباء لا يمكن استمرارها إلى ما لا نهاية، مشيرا إلى أن حكومته ترى أن الإعادة إلى الوطن تمثل الحل الدائم المفضل. وقال إن البلدان الأصلية تؤدي دورا حيويا إذا كان لا بد من التوصل إلى هذا الحل. لذلك يتعين على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن تعمل بمصاحبة الشركاء الآخرين، على إشراك البلدان الأصلية، بالإضافة إلى عملها مع بلدان اللجوء الأول، من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية وتهيئة الظروف المفضية إلى سلامة العودة وإعادة إدماج العائدين. والمساعدة الإنسانية والإنمائية في البلدان الأصلية لها دور حيوي في إعادة إدماج اللاجئين ومنع حدوث تدفقات جديدة.

٢٤ - وقال إن حكومته تولي أهمية قصوى للسعي في طلب حلول دائمة لمشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين، لا لأن تايلند نفسها تحملت على مدى عقود مسؤولية توفير المأوى للملايين منهم فحسب، بل لأن لديها إيمانا راسخا بضرورة تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالفارين من ديارهم، بدافع من تعاطفها المحض. وإن تايلند توفر المأوى والمساعدة حاليا لأكثر من ١٠٨ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين على امتداد حدودها الغربية، ناهيك عن ذكر ما يقارب المليون من العمال الأجانب المقيمين بصورة غير مشروعة. وأعرب عن سروره في ذلك الصدد، لأن ميانمار وافقت على تناول مسألة الأشخاص المشردين في الاجتماع القادم للجنة المشتركة المعنية بالتعاون بين تايلند وميانمار الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وأعرب عن أمله في أن يمثل ذلك خطوة رئيسية نحو إيجاد حل للمسألة.

٢٥ - وقال إن تايلند تعاونت من جانبها مع مفوضية شؤون اللاجئين، مما يسر إمكانية الحصول على المأوى المؤقت في وقت باكر، وتسجيل الأشخاص المشردين ونقلهم إلى مواقع جديدة وإعادتهم إلى بلدانهم. وأضاف إن تايلند عملت أيضا، بمشاركة مع منظمات دولية مختصة أخرى، منها المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، فضلا عن منظمات غير حكومية.

٢٦ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لاقتراح تنقيح ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كي تشمل الأشخاص المشردين داخليا، قائلا إن الوفد يرحب كذلك بمساعدة الأطراف المانحة لهؤلاء الأشخاص، بما في ذلك عن

طريق توفير الرعاية الصحية والتدريب، كي يتمكنوا من المساهمة في تنمية أوطانهم عند عودتهم إليها.

٢٧ - **السيد داوث** (استراليا): قال إنه برغم لجوء زهاء أربعة ملايين أفغاني إلى باكستان وإيران، لا يعتبر سجل المجتمع الدولي فيما يتعلق باقتسام العبء مع بلدان اللجوء الأول نموذجيا. وأضاف إن الأزمة الإنسانية التي حدثت مؤخرا، لا سيما في كوسوفو ومنطقة البحيرات الأفريقية الكبرى، تشتمل على عدة خيوط مشتركة يمكن الاهتداء بها لدى اتخاذ الإجراءات في المستقبل. فهناك ضرورة قصوى لقيام تعاون دولي قوي من أجل دعم أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي أبدت قدرات قيادية في تحقيق استجابة استراتيجية للأزمة، وتعبئة الدعم لكفالة إيجاد حلول دائمة.

٢٨ - وأضاف قائلا إن استراليا، بوصفها من البلدان التي يقصدها الكثيرون من المهاجرين من مناطق الشرق الأوسط وجنوب آسيا، شاركت بنشاط، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، في تحليل الرابطة التي تجمع بين اللجوء والهجرة. وأضاف إن المفوضية يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حفظ السلام وإعادة البناء الرامية إلى تأسيس استجابة شاملة للأزمات الدولية. ويتعين أن تتوفر للمفوضة السامية الموارد الضرورية لإنجاز تلك المهمة والمساهمة في إيجاد حلول مستدامة.

٢٩ - وقال إن استراليا تظل على التزامها بمعاهدة وبروتوكول عام ١٩٥١، وتعزز تأييدها لهما بالأموال السخية. فقد كانت وستظل من البلدان الرئيسية لإعادة التوطين. فقد قامت في عام ٢٠٠٠ بتوطين ٤١ لاجئا مقابل كل ١٠٠ ٠٠٠ من سكانها، بينما أعادت الولايات المتحدة الأمريكية توطين ٢٩ شخصا مقابل كل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، وتبلغ هذه النسبة في السويد ٢٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠. وأعرب عن الأسف لأن استراليا أصبحت وجهة مغرية للاجئين بصورة غير مشروعة، قائلا إنها مشكلة تواجه العديد من البلدان الأخرى، وظاهرة تزعزع نظام الحماية الدولي. وأردف إن معالجة المسألة تحتاج إلى رد وطني صارم، واتساق في الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف. وأعرب عن استعداد استراليا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، لمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مهمة توفير الحماية لمن هم أشد احتياجا لها.

٣٠ - **السيد كينيغير - باسيغلي** (منظمة العمل الدولية): قال إن منظمة العمل الدولية قامت قبل عامين بوضع برنامج يتعلق بالاستجابة للأزمات وإعادة البناء، استنادا إلى تعزيز فرص العمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، بقصد معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تسببها الأزمات في البلدان والمناطق التي تعاني من آثار الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية وعمليات الانتقال السياسي والاجتماعي السريع، والتدهور المالي والاقتصادي. وأردف إنه كي يتحقق ذلك عمدت منظمة العمل الدولية إلى بناء شراكات مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظماتها الأخرى العاملة في مجال إعادة البناء والتنمية. وقال إن الموضوع الجوهري تمثل في تيسير إعادة إدماج اللاجئين اجتماعيا واقتصاديا، من خلال تنفيذ برامج لإيجاد فرص التوظيف وتوليد الدخل وإعادة الإدماج الاجتماعي.

٣١ - وقال إن توفير الحماية والمساعدة للاجئين والأشخاص المشردين والفئات الضعيفة يتطلب الكف عن حصر التفكير في المساعدة الإنسانية فحسب. وأضاف إنه ما من شك في أن الإغاثة أمر حيوي، لكن ما هو مطلوب لإعادة تهيئة الظروف الملائمة للعيش بكرامة في المجتمعات التي دمرتها الحروب والكوارث والقلاقل الاجتماعية والسياسية يفوق ذلك بكثير. فمنظمة العمل الدولية تسعى

إلى ردم الهوة التي تفصل بين الإغاثة والتنمية الطويلة الأجل، وإلى المساهمة في إيجاد حلول دائمة. وإذا ما استوفيت الاحتياجات الضرورية من ناحية الأمن الشخصي والأغذية، فإن اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا لا يحتاجون سوى إلى شيء واحد: هو العمل الكريم الذي يمنحهم الحرية والأمن. وأضاف إنه إذا ما أريد للاجئين والفئات الضعيفة ألا يصبحوا عبئا على المجتمع، من الضروري أن تستثمر الجهود في تهيئة المستقبل لهم. فالتوسع في فرص التوظيف، وتخفيف وطأة الفقر، وإعادة الإدماج الاجتماعي لهذه الفئات، سيسهم كثيرا في تحقيق الأمن لا في بلد واحد فحسب بل على امتداد المنطقة دون الإقليمية المعنية. وأردف إن الخطوة الأولى التي يجب أن تتخذ هي تقييم المهارات وإعداد الأفراد من أجل حياة منتجة. وإن النساء في المخيمات يستطعن تعلم مهارات جديدة، قد لا يتمكن من تعلمها في ظل الظروف العادية. وقال إنه يمكن أيضا مساعدتهن على تأسيس أعمال تجارية صغيرة، وتقديم الإرشاد لهن بغية تيسير إعادة إدماجهم.

٣٢ - ومضى يقول إنه إذا ترجح عدم عودة هذه المجموعات في المستقبل المنظور، فسيتوجب التشجيع على أن يدور الحوار حول المصلحة العامة، لا سيما ما يتعلق منها بالأصول الإنتاجية والموارد، بغية تفادي إثارة توترات مع المجتمعات المحلية المضيفة وإزالة المخاوف والتحاملات. فمنظمة العمل الدولية تملك خبرات واسعة في مجال برامج التنمية الاقتصادية المحلية.

٣٣ - وأعرب عن أهمية مشاركة المستفيدين المحتملين، بما في ذلك اللاجئون والفئات الضعيفة الأخرى، في عمليات التخطيط وإعادة البناء من أجل أن يتولد لديهم الإحساس بتملك مستقبلهم. فإعادة البناء تؤدي إلى إيجاد فرص التوظيف، إذا استخدمت تقنيات مركزة على العمل ومدعمة بالمعدات.

٣٤ - وأضاف قائلا إن منظمة العمل الدولية سعت إلى إقامة شراكة أقوى مع الدول الأعضاء، ومنظمات أرباب العمل والعمال، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الأطراف الملتزمة بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص والسلام الدائم.

٣٥ - **السيد كاتسبرغ** (مدير مركز برامج الطوارئ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة): قال إن المجتمع الدولي شهد في السنوات الأخيرة انتهاكات فظيعة لحقوق اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من المدنيين الذين يجدون أنفسهم في غمرة الصراعات. وأضاف إن مستوى العنف والوحشية التي ترتكب في الحروب اليوم لا مثيل له: كالاغتصاب وتدمير المحاصيل وتسميم الآبار والتطهير العرقي والإبادة الجماعية المباشرة. فالمقاتلون يتحللون من جميع المعايير الإنسانية، ويطلقون العنان للاعتداءات الوحشية ضد الأطفال العزل والمجتمعات المحلية. حتى الأطفال فإنهم يستخدمون كمقاتلين، فيجدون أنفسهم وسط معمعة لا يكونون أهدافا لها فحسب بل ويصبحون مرتكبين للفظاعات فيها أيضا.

٣٦ - وقال إن وضع حد للإفلات من العقوبة شيء على جانب كبير من الأهمية يتعذر بدونه كسر الحلقة المفرغة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الأطفال. وإن اليونيسيف تدعو إلى عدم التستر على منتهكي حقوق الأطفال من خلال منحهم العفو في سياق اتفاقات السلام. ويجب أن يتحمل هؤلاء المنتهكون مسؤولية أفعالهم. لكن المساءلة لا تقتصر فقط على رؤية المجرمين في أقفاص الاتهام. بل يجب أن تتجاوز ذلك: إذ يتعين أن تشتمل على تهيئة المناخ السياسي والاجتماعي، الذي يجعل من ينتهكون حقوق الأطفال ومن يتورطون في انتهاكها يشعرون بمقت

المجتمعات المتحضرة لأفعالهم. وإن ذلك يتطلب من الحكومات والمجتمعات المدنية الشجاعة وقيادة سياسية.

٣٧ - وأضاف قائلا إن اليونيسيف تعهدت بأن تتعاون في العمل حول قضية اللاجئين الذين طال عليهم الأمد. وكي يتحقق ذلك، يصبح إشراك جميع الأطراف ذات الصلة على المستوى الاستراتيجي ضرورة قصوى. وأعرب عن استعداد اليونيسيف لدعم جهود الدعوة الرامية إلى رفع درجة الوعي بضرورة إيجاد حلول لتلك الحالات الخطيرة. وقال إن اليونيسيف ملتزمة أيضا بإجراء حوار أدق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بغية استكشاف الطرائق التي تستطيع بها تقديم الدعم للنساء والأطفال وتوفير الحماية لهم، والمساهمة في إيجاد الحلول الدائمة.

٣٨ - ومضى يقول إن تلبية الاحتياجات الأساسية ليس كافيا، على كل حال، إذ يجب أن يساهم المجتمع الدولي أيضا في تنمية الأفراد واحترام جميع حقوق الإنسان الخاصة بهم. ولا يسع المجتمع الدولي أن يبقى في مقعد المتفرج بينما يُحكم على أجيال كاملة من الأطفال بالبؤس والضياع، بسبب انعدام الحلول السياسية. وإن اتفاقية حقوق الطفل، وهي أكثر صكوك حقوق الإنسان الدولية انتشارا من حيث المصادقة عليها، تمثل فرصة فريدة لليونيسيف والمنظمات الأخرى العاملة في مجال تقديم الدعم للاجئين والأطفال المشردين، إذ تفرض على الحكومات التزامات تتعلق بتوفير الحماية لجميع الأطفال وتقديم الدعم لهم، بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا منهم.

مشروع القرار *A/C.3/56/L.39*: زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

٣٩ - **السيدة باترسون** (نيوزيلندا): قالت أثناء عرضها لمشروع القرار A/C.3/56/L.39، نيابة عن مقدميه الأصليين وبنغلاديش، إن الغرض من مشروع القرار هو زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من ٥٧ إلى ٦١ عضوا، وفقا لمقررين اعتمدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠١. وأضافت إن القرار يطلب إلى المجلس انتخاب أعضاء إضافيين في دورته التنظيمية المستأنفة لعام ٢٠٠٢. وأردفت إن رغبة إكوادور وغينيا ونيوزيلندا ويوغوسلافيا في الانضمام إلى عضوية اللجنة التنفيذية تظهر تأييد هذه الدول القوي لعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورغبتها في تعزيز مساهمتها في ذلك الجانب الهام من عمل الأمم المتحدة. وأوصت بأن يعتمد مشروع القرار المقدم إلى اللجنة بتوافق الآراء.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/C.3/56/L.28/Rev.1)

مشروع القرار *A/C.3/56/27/Rev.1*: حقوق الطفل

٤٠ - **السيدة ستيفنز** (بلجيكا): عرضت مشروع القرار نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقدمي مشروع القرار الأصليين الآخرين، فضلا عن الاتحاد الروسي واستراليا وإسرائيل وأندورا وأوكرانيا وأيسلندا وباراغواي وبلغاريا وبنغلاديش وبوتان وتايلند وتونس وجزر مارشال والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وزامبيا وسان مارينو والسلفادور وسلوفينيا وسورينام وسيراليون وشيلي والصين وغيانا والفلبين وقبرص وقيرغيزستان وكازاخستان وكرواتيا وكينيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة ومالي ومدغشقر والمغرب وناميبيا والنرويج ونيوزيلندا والهند واليابان، وتلت تنقيحات مختلفة.

٤١ - وقالت إن الجزء الثاني من الفقرة ٢ في مشروع القرار أعيدت صياغتها لتصبح كالآتي: ”وأنه حتى

١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصبحت عشر دول أطرافا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، مما يسَّر نفاذه في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢''.

٤٢ - وأضافت أن الفقرة ٤ أعيدت صياغتها لتصبح: ''ترحب بانعقاد المؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، في يوكوهاما، باليابان، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والاجتماعات الاستشارية الإقليمية المتعلقة بالإعداد له، وتدعو الدول الأعضاء والمراقبين إلى كفالة المشاركة فيه على مستوى سياسي رفيع''.

٤٣ - وقالت إن الفقرة ٥ (ج) أعيدت صياغتها لتصبح: ''أن تطلب إلى الأمين العام إجراء دراسة متعمقة عن قضية العنف ضد الأطفال، على أن تؤخذ في الاعتبار نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال، وأن تقدم توصيات تنظر فيها الدول الأعضاء فيما يتعلق باتخاذ إجراءات مناسبة، بما في ذلك اتخاذ تدابير فعالة للانتصاف والوقاية وإعادة التأهيل''.

٤٤ - وأضافت قائلة إن تأجيل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال، دفع الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي الأطراف التي قدمت عادة القرار المتعلق بحقوق الطفل، إلى أن تقرر في الدورة الحالية الاستعاضة عن القرار الشامل بقرار إجرائي بغية تفادي ازدواجية المفاوضات الجارية من أجل إعداد الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية. وأعربت عن رغبة الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أن تستأنف اللجنة النظر في الجوانب الفنية لقضية حقوق الطفل في الدورة السابعة والخمسين، كما أعربت عن الثقة في أن مشروع القرار سيعتمد بتوافق الآراء.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** (تابع) (A/C.3/56/L.34)

مشروع القرار *A/C.3/56/L.34*: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٤٥ - **السيد هاهن** (الدانمرك): قال، أثناء تقديمه لمشروع القرار، إن الأرجنتين وإكوادور وأوكرانيا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا والسنغال وسيراليون ومالطة ومالي والمكسيك وموريشيوس انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، ووجه الانتباه إلى التنقيحات المختلفة.

٤٦ - وقال إن الفقرة ٢٠ أعيدت صياغتها لتبرز صيغتي المذكر والمؤنث عند ورود ذكر المقرر الخاص، ولا ينطبق ذلك على اللغة العربية.

٤٧ - وأضاف قائلا إنه أعيدت صياغة الفقرة ٢١ ليصبح نصها على النحو التالي: ''تعيد التأكيد على ضرورة أن يتمكن المقرر الخاص من الاستجابة بفعالية، لا سيما فيما يتعلق بالنداءات العاجلة، للمعلومات الصادقة والموثوق بها التي تعرض عليه، وتدعوه إلى مواصلة التماس آراء وتعليقات جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الدول الأعضاء''.

٤٨ - وأردف يقول إن مشروع القرار هو نتاج مشاورات مفتوحة مختلفة أجريت مع عدد من مقدميه والوفود الأخرى المهتمة به. وقال إن مناهضة التعذيب تأتي ضمن الأولويات العليا لحكومة بلده، مضيفا أن مشروع القرار يمثل صكا إضافيا في سبيل ذلك. وأعرب عن ثقة مقدمي مشروع القرار في أن يُعتمد دون تصويت.

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/C.3/56/L.41، L.42، L.43، L.44، L.45، L.46، L.47، L.48، و L.49)

مشروع القرار *A/C.3/56/L.41*: حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

٤٩ - **السيد مونتويدي** (جنوب أفريقيا): قدم مشروع القرار نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، والصين، فقال إنه يحث الدول مرة أخرى على الامتناع عن تنفيذ تدابير اقتصادية أو سياسية أو أي تدابير أخرى ذات طبيعة قسرية ضد دول أخرى بحيث تمنعها من ممارسة حقوقها السيادية. وأضاف أن اتخاذ مثل هذه التدابير من جانب واحد يتعارض مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن قلق حركة بلدان عدم الانحياز لأن بعض الدول تواصل اتخاذ تدابير قسرية انفرادية لها تأثير سلبي على الأنشطة الإنسانية، مما يشكل خرقا للقانون الدولي والميثاق. وأعرب عن ثقة مقدمي مشروع القرار في الحصول على تأييد عدد متزايد من الدول الأخرى من غير البلدان الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

مشروع القرار *A/C.3/56/L.42*: تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

٥٠ - **السيد مونتويدي** (جنوب أفريقيا): قدم مشروع القرار نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز والصين، فقال إن النص المعروض أمام اللجنة يمثل استكمالا للقرار المعروض في الجلسة السابقة؛ ويتضمن إشارات إلى الإعلان بشأن الألفية والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بوصفهما من الأحداث الأخيرة التي ساهمت في تعزيز التعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان. وأعرب عن ثقة المقدمين في أن يُعتمد مشروع القرار دون تصويت.

مشروع القرار *A/C.3/56/L.43*: الحق في التنمية

٥١ - **السيد مونتويدي** (جنوب أفريقيا): عرض مشروع القرار نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز والصين، فقال إن مشروع القرار واحد من أهم مشاريع القرارات التي قدمتها الحركة. وأضاف أن اللجنة قامت خلال السنوات الثلاث الماضية باعتماد قرارات إجرائية بشأن الحق في التنمية، لذا قررت حركة بلدان عدم الانحياز تقديم مشروع قرار موضوعي يستند إلى العمل الذي قام به فيما بين الدورات في جنيف الفريق العامل المعني بالحق في التنمية. وقال إنه يوجد الآن أساس قوي لتطبيق ذلك الحق على أرض الواقع. وإن المشاورات بشأن مشروع القرار هذا ما زالت مستمرة، كما هو الحال بالنسبة لمشروع القرار A/C.3/56/L.42، معربا عن ثقة مقدميه في التوصل قريبا إلى توافق في الآراء وفي أن دولا أخرى ستنضم إلى المقدمين الأصليين.

مشروع القرار *A/C.3/56/L.44*: إيجاد نظام دولي ديمقراطي وعادل

٥٢ - **السيدة دي أرماس غارسيا** (كوبا): عرضت مشروع القرار نيابة عن مقدميه، الذين انضمت إليهم بوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والرأس الأخضر والسلفادور وسوازيلند وسيراليون والعراق وغامبيا والكاميرون وكينيا ومدغشقر وهايتي. وقالت إن مشروع القرار يسلم بأنه يتعين أن تتسم العلاقات الدولية، بشقيها السياسي والاقتصادي، بحسٍ عميق بالديمقراطية والعدالة والإنصاف يتيح تحقيق المساواة بين جميع المواطنين والبلدان

في التأثير على عملية صنع القرار. وإن وجود نظام دولي ديمقراطي وعادل سيكفل بالمقابل تهيئة مناخ موائم لاحترام جميع حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية في كل بلد في العالم. وقالت إن مشروع القرار يتضمن في واقع الأمر النص الحرفي الذي اعتمدته الجمعية العامة بتأييد طاغ من البلدان النامية. وأعربت عن ثقة مقدمي مشروع القرار في أن يعتمد بتوافق الآراء. ودعت البلدان النامية إلى تأييد مشروع يخدم مصالح بلدان الجنوب بصورة أساسية.

مشروع القرار *A/C.3/56/L.45*: احترام المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق التعاون الدولي على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على ذلك، وعلى حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الإنسانية

٥٣ - **السيدة دي أرماس غارسيا** (كوبا): عرضت مشروع القرار A/C.3/56/L.45، فقالت إن بنن والكاميرون وكينيا وموزامبيق وهايتي انضمت إلى مقدميه. وأضافت أن مشروع القرار، الذي يعاد فيه إصدار النص الذي اعتمد بتأييد واسع في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، يستند إلى فحوى ما أُثبت في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يجب أن ينظر إليه كأحد أهداف الأمم المتحدة ذات الأولوية، بما يتفق مع مقاصد ومبادئ المنظمة، ولا سيما ما يتعلق منها بالتعاون الدولي. وإن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في سياق تلك المقاصد والمبادئ يعتبران من التطلعات المشروعة للمجتمع الدولي.

مشروع القرار *A/C.3/56/L.46*: تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاإنتقائية والحياد والموضوعية

٥٤ - **السيد أموروس** (كوبا): عرض مشروع القرار A/C.3/56/L.46 فقال إن بوركينا فاسو وتونس وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وكينيا وموزامبيق انضمت إلى مقدميه. وأضاف أن مشروع القرار يركز على أهمية التعاون الدولي بالنسبة للتنمية وتعزيز حقوق الإنسان، بوصفهما من المقاصد التي يشتمل عليها ميثاق الأمم المتحدة، والتي يجب أن تكون لها مساهمة فعلية في منع الانتهاكات الواسعة والصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين. وإن ما يجب أن ينظم تعزيز وحماية تلك الحقوق والحريات الأساسية، التي تعتبر من الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي، ويكفل إعمالها على نحو كامل، هي مبادئ عدم الانتقائية والحياد والموضوعية، كما يتعين ألا تستخدم هذه الحقوق لتحقيق الأغراض السياسية، وهو مبدأ منصوص عليه بصراحة في إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقال إن مشروع القرار يدعو هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان إلى الالتفات إلى تلك الاعتبارات في تنفيذ ولاياتها؛ مضيفا أن مقدمي مشروع القرار يثقون في أنه سيعتمد بتوافق الآراء.

مشروع القرار *A/C.3/56/L.47*: احترام مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في عملياتها الانتخابية كأحد العناصر الهامة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٥٥ - **السيد رييس** (كوبا): عرض مشروع القرار فقال إن الصومال وغامبيا وغانا والكاميرون وكينيا وموريتانيا وهايتي انضمت إلى مقدميه. وأضاف أن مشروع القرار شبيه بالمشاريع التي قدمت خلال العقد السابق. ونظرا إلى أن الظروف تغيرت شيئا ما منذ عرض المشروع في المرة السابقة، بسبب المخاوف من أن يستخدم التعاون الدولي من خلال الأمم المتحدة للتدخل في شؤون البلدان النامية، ونتيجة لأن الأمم المتحدة أثبتت قدرتها على إقامة نظام لتقديم المساعدة الانتخابية إلى الدول التي تطلبها، يأخذ مصالح بلدان الجنوب والبلدان الأخرى ذات المصلحة في الاعتبار، فقد عقد وفد بلده مشاورات واسعة من أجل

تكييف المشروع في ضوء المستجدات الأخيرة، وبما يتفق مع مصالح مختلف الأطراف.

٥٦ - وقال إن المشروع الحالي يشتمل على اختلافات جوهرية عن النسخ السابقة. فهو، أولا، يعترف بأهمية دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الانتخابية. كما أنه يعيد تأكيد أهمية إجراء انتخابات نزيهة وحرة بشكل دوري، كوسيلة لضمان تنمية الديمقراطية. وبالمثل، تعيد الفقرة ٨ تأكيد أهمية أن تكون إرادة الشعب هي الأساس الذي تستند إليه سلطة الحكومة. وأضاف أن مشروع القرار يعيد تأكيد المبادئ التي يستند إليها، وعلى وجه الخصوص، الحق في تقرير المصير والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وأعرب عن ثقة وفد بلده والمقدمين الآخرين في أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت.

مشروع القرار *A/C.3/56/L.48*: الحق في الغذاء

٥٧ - **السيد أموروس** (كوبا): عرض مشروع القرار نيابة عن مقدميه الـ ٧١، وقال إن إيطاليا وبوتان وبوتسوانا وسيراليون والصومال والعراق والفلبين وموزامبيق وميانمار والنيجر انضمت إلى مقدميه. وأضاف أن الحق في الغذاء معترف به بشكل خاص في صكوك وإعلانات حقوق الإنسان التي تحظى بقبول واسع. ورغم ذلك، يظل الجوع والأمن الغذائي ضمن المشاكل المنتشرة على نطاق العالم، بل والتي تفاقمت كثيرا في بعض المناطق. فأكثر من ٨٠٠ مليون نسمة، في البلدان النامية على وجه الخصوص، لا يجدون الغذاء الكافي لسد احتياجاتهم الأساسية، مما يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. ولن يتسنى إعطاء ذلك الحق الأولوية التي يستحقها على الصعيدين الوطني والدولي ما لم يترسخ إطار عمل سياسي واجتماعي واقتصادي سلمي ومستقر ومناسب.

٥٨ - وقال إن مشروع القرار يؤكد مجددا أن الجوع أمر شائن وانتهاك لكرامة الإنسان، ويتطلب اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل القضاء عليه، بما في ذلك عن طريق حشد الموارد التقنية والمالية من جميع المصادر. وإن مشروع القرار يشجع أيضا جميع الدول على اتخاذ خطوات تهدف إلى كفالة الحق الكامل في الغذاء بشكل مطرد. كذلك فإنه يشجع المقرر الخاص على مواصلة تعزيز ذلك الحق، ويحث الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على مواصلة توفير جميع الموارد البشرية والمالية الضرورية من أجل تنفيذ ولاية المقرر الخاص بفعالية. وهو يدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وهيئات المعاهدات والمنظمات غير الحكومية إلى التعاون مع المقرر الخاص.

مشروع القرار *A/C.3/56/L.49*: حقوق الإنسان والتنوع الثقافي

٥٩ - **السيدة فادياتي** (جمهورية إيران الإسلامية): عرضت مشروع القرار وأعلنت عن انضمام الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية الدومينيكية والصومال وغينيا والكاميرون وكمبوديا ومدغشقر والمغرب وموريتانيا إلى مقدميه. وأضافت أن التنوع الثقافي وتنمية جميع الشعوب والبلدان مما يثري حياة الإنسان الثقافية. وقالت إن مشروع القرار يرحب باعتماد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات والإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي. ويرحب أيضا بالإعلان بشأن الألفية وبالتسليم، في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بضرورة احترام فوائد التنوع ونشرها على أوسع نطاق بين الأمم. وقالت إن المشروع يحث جميع الأطراف الفاعلة في المسرح الدولي على بناء نظام دولي أساسه الإدماج والعدل والمساواة والإنصاف والكرامة الإنسانية والتفاهم المتبادل

وتعزيز واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية، وعلى نبذ كافة مذاهب الإقصاء التي تقوم على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وهو يحث الدول أيضا على العمل لكفالة أن تعكس نظمها السياسية والقانونية التنوع المتعدد الثقافات ضمن مجتمعاتها، وعند الضرورة تحسين المؤسسات الديمقرطية حتى يمكن من خلالها تحقيق مشاركة تامة أكبر وتفادي التهميش. وأعربت عن ثقة مقدمي المشروع في أن يعتمد بتوافق الآراء كما حدث في السنوات السابقة.

٦٠ - **السيد رييس** (كوبا): قال إن إثيوبيا انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/C.3/56/L.47 الأصليين. وأضاف أن النجمة (*) التي تشير إلى أن جنوب أفريقيا هي مقدمة مشروع القرار A/C.3/56/L.43، نيابة عن مقدميه من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز والصين، حذفت من النص الإسباني لمشروع القرار.

٦١ - **السيد شن غوفانغ** (الصين): قال إنه يتعين أن تدل الحاشية في النص الصيني لمشروع القرار A/C.3/56/L.42 على أن المشروع مقدم نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز والصين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.